

اللجنة الثانية
الجلسة ٤

المعقودة يوم الثلاثاء
٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠:٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
المجتمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

.../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.4
1 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

المناقشة العامة (تابع)

- ١ - السيد لوبي (البنك الدولي للإنشاء والتعهيد) : أعلن أن مفهوم التنمية يتضمن الإضطلاع باختيار الأهداف ، مما يعبر بدوره عن اختيار للقيم . والأمر يتعلق قبل كل شيء بمتkin كل فرد من كفالة رفاهه وتحقيق كامل إمكاناته . ومن ثم ، فإنه يتعمّن مكافحة الفقر والجوع والجهل .
- ٢ - واستطرد قائلاً إن الفقر الذي يحيق اليوم ببليون من البشر يشكل تهديداً رهيباً لموارد قيمة من موارد التنمية ، وينبغي لأي سياسة من سياسات تشجيع النمو أن تكون ممحوّبة ببرامج لإعادة التوزيع . وهذا يفترض عدم إهمال البعد الإنساني للتنمية ، وخاصة رفاه الأطفال ، الذين يشكلون نصف السكان بالبلدان الأقل نمواً .
- ٣ - واسترسل قائلاً إن النمو الديمغرافي يعد مشكلة بالغة الخطورة ويشكل تهديداً لاستمرار التنمية . وينبغي أيضاً الحرص على ادماج المرأة في عملية التنمية ، إذ أنها تشكل نسبة كبيرة جداً من السكان الفقراء ، كما أنها تتطلع بدور حاسم في التنمية ، فهي التي تعد الأطفال للحياة .
- ٤ - ومضى يقول إنه يجب تناول موضوع سوء التغذية تناولاً مباشراً ، كما يجب العمل على كفالة الأمن الغذائي . وهذا يتعلق قبل كل شيء بالارادة السياسية : في حالة عدم الوفاء باحتياجات الأطفال ، ستظل احتياجاتهم ضعيفة ، مما يعني استمرارية الحلقة المفرغة للقرف . والتعليم هو الجانب الثالث الذي لا يجوز إغفاله في معرض الكفاح ضد الفقر . كما أن حماية البيئة والتنمية مرتبطة ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ، من ناحية أخرى ، حيث أن الفقر يشكل السبب الرئيسي لتدهور البيئة ، وينبغي أن يكون هناك حرص على عدم نضوب المطلوب من أجل كفالة استمرارية التنمية .
- ٥ - وأردف يقول إن حل مشكلة الذين يتطلب قيام البلدان المدنية بوضع برامج قوية وفعالة في ميدان التكيف الهيكلي ، وتحقيق تمويل خارجي كافٍ من قبل المانحين ، وتهيئة بيئة خارجية مواتية .
- ٦ - وواصل كلامه قائلاً إن البلدان المدنية ، دون غيرها ، هي التي يتعمّن عليها أن تتضطلع بما عليها من مسؤوليات في مجال مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية ، وذلك دون أن

(السيد لوبي)

تنتظر من البلدان الصناعية أن تتولى نقلها من مرحلة الفقر إلى مرحلة الرخاء . وهذه البرامج سوف تستدعي بالطبع تخفيف مستويات معيشة الطبقات الأكثري يسارا ، ولكن نتائجها تبرر ما سيُلاقى في سبيلها من عقبات .

٧ - وتابع كلامه قائلا إن المناخ الذي كان سائدا في السبعينيات ، والذي اتسم بارتفاع التضخم ، قد انتقل إلى الثمانينيات من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة ، ومما فاقم ذلك حدوث اختلالات في الاقتصاد الكلية . وهذه الاختلالات سواء كانت لأسباب خارجية أم داخلية ، هي التي يتعين تصحيحها على يد برامج التكيف . ومن هنا جاءت تلك الفكرة ، التي تحظى بانتشار واسع في الوقت الراهن ، والتي تتضمن "توفير قروض من أجل التكيف الهيكلي" ترمي إلى تشجيع السياسات التي تستهدف تقليل الاختلالات الخارجية وانعاش النحو ، بشرط أن يكون نموا مستمرا يأخذ في اعتباره ما هو متوفّر داخليا من موارد ومتطلبات فضلا عن استقرار الأسعار . والامر يتعلق بالتالي بالقيام على المدى القصير بالحد من النفقات العامة وعجزات الميزانية من أجل تعديل الطلب الداخلي وفق الموارد المتاحة ، وذلك مع القيام على المدى الطويل بتطوير السياسات والمؤسسات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تنمية مستمرة . أما التصورات الأخرى ، التي تتصل بزيادة القروض الخارجية والأمعان في السيطرة الداخلية على الاقتصاد واتباع سياسات تستند إلى خفض الطلب وحده ، فإنها ليست تصورات سليمة .

٨ - وأعقب ذلك بقوله إن البلدان المانحة ينبغي أن تحرص ، من ناحيتها ، على عدم استخدام مساعداتها في نفقات كمالية غير مثمرة أو في وضع ميزانيات عسكرية ضخمة ، وكذلك على ضمان تحقيق اكتفاء ذاتي لدى دائنيها . ومن الضروري أن يُسمح للبلدان النامية ، من ناحية أخرى ، بتشجيع مادراتها .

٩ - وتطرق إلى القول بأن جهود التكيف هذه لها أهميتها بالنسبة للفقراء ، فهو أول طائفة تتاثر بالتضخم وبالاطار العام للأسعار . وبرامج التكيف تؤدي ، في الواقع ، من خلال تشجيع النمو ، إلى إيجاد أعمال منتجة وإلى خفض تشوّهات الأسعار الزراعية ولاسيما في مرحلة الانتاج . أما فيما يتصل بالآثار السلبية الانتقالية التي تصيب الفقراء من جراء تدابير التكيف ، فإن هذه الآثار مأخوذة في الاعتبار بشكل واضح في برامج التكيف التي وضعها البنك الدولي ، حيث أن هذه البرامج تتضمن من المشاريع ما يرمي إلى تسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية .

(السيد لورن)

١٠ - وانتقل إلى القول بأن التنمية والتكييف مرتبطة ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، سواء كان التكيف في مجال الحقائق الاقتصادية الجديدة أم في مجال التطور التكنولوجي أم في أي مجال آخر . والقدرة على مواجهة التغيرات تعد أمراً أساسياً فيما يتصل بانتعاش النمو الاقتصادي . والبلدان لا تستطيع أن تعيش فوق مستوى مواردها سواء كان ذلك بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أم بدون مساعدتها . وإذا كانت حكومات البلدان النامية لديها من الشجاعة ما يسمح لها أن تتطلع باصلاحات عميقة ودائمة في ميدان سياساتها الاقتصادية الكلية ، فإن المجتمع الدولي سيكون مستعداً في مقابل هذا إلى تقديم معونة مالية عاجلة سخية دائمة .

١١ - السيد جفلاف (الجزائر) : أعلن أن مناخ المواجهة الايديولوجية ، الذي أدى إليه وجود قطبين عالميين لتسخير دفة الأمور والذي زادت من صلابته سنوات الحرب الباردة ، قد حل محله مناخ الانفراج السياسي ، ويعد ذلك مناخ الوفاق . بيده أن العالم الجديد يبدو وكأنه قائم دون مشاركة أو علم من المستبعدين بالامس ، فبلدان الجنوب ، التي كانت ضحية للحرب الباردة ، قد تقع أيضاً ضحية لحرب الخبر التي تشهدها الإنسانية ضد بعضها .

١٢ - وزاد عن ذلك أن قال إن منظورات الاستيعاب التدريجي لتناقض الشرق والغرب تتناقض بصفة خاصة مع التردي المستمر لحالة انقسام العالم إلى شمال وجنوب . وقد أدت ، في الواقع ، تلك الجهود المبذولة من أجل ادماج بلدان وسط وشرق أوروبا في الاقتصاد العالمي إلى إبراز التضامن بشكل ملموس وعلى نطاق بالغ الاتساع . وذلك في وقت متاخر . واتساع النطاق هذا هو الذي يسلط الضوء بشكل خاص على قيام نفس هذه البلدان ، على نحو متواز وتدريجي ، ببنفس ما كانت تلتزم به من عهود إزاء قضية التنمية . ونقض العهود هذا يجيء في نفس الوقت الذي تشهد فيه البلدان الصناعية تمواً اقتصادياً مستمراً ، في حين أن بلدان الجنوب تعاني من ركود وانتكاس اقتصاديين منذ فترة تتسم بالطول بشكل استثنائي . والنتائج الإيجابية لدورات الجمعية العامة الاستثنائية الشاملة عشرة لم توضع بعد موضع التنفيذ .

١٣ - واستطرد قائلاً إن الاصلاحات الاقتصادية (التي كثيرة ما تجاوزت في طموحها تلك الاصلاحات الجارية حالياً في وسط وشرق أوروبا) ، والتي تم ادخالها بشجاعة ومنذ وقت طويل بعدد من البلدان المنتسبة إلى طائفة البلدان النامية ، وخاصة في إفريقيا ، قد تقوضت بسبب البيئة الاقتصادية غير المواتية ، وكذلك بسبب انقطاع موارد التمويل الخارجية ، فقد الموارد المالية من جراء النقل السلبي المافوي لموارد أقل البلدان نمواً إلى أكثر البلدان شراء في عالمها .

(السيد جفلاف ، الجزائر)

١٤ - واسترسل قائلا إن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الاتصال الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ، الذي يوشك على الانتهاء ، لم يحقق دائمًا نتائج ملموسة . ومن الملاحظ ، من ناحية أخرى ، أن إقامة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير قد استغرق ستة أشهر فقط ، ولكن إنشاء صندوق مشترك للسلع الأساسية برأي مال يقل عن ربع رأس مال هذا المصرف الجديد قد استغرق ١٥ سنة من المفاوضات المكثفة .

١٥ - ومضى قائلا إن الدورة الوزارية الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التي يُنتَوى عقدها في عام ١٩٩١ بجنيف من أجل تقييم آثار تطور العلاقات بين الشرق والغرب على بلدان العالم الثالث في جميع المجالات ، تكتسب وبالتالي أهمية خاصة . وبينما ينفي لهذه الدورة أن تتتيح اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب جعل انهيار الستار الحديدي المتوقع منذ أمد طويل مصحوبا باقامة سد أفقى أكثر خطورة من شأنه أن يفصل بين بؤر الفالبية الساحقة وبين الشراء المتخدم للبعض . كما ينبغي لها أن تكفل عدم بقاء إعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الشاملة عشرة وكأنه حبر على ورق .

١٦ - واختتم كلامه قائلا إنه مما يبعث على الاحباط ، في الواقع ، ما لوحظ من أن الالتزام الذي اضطلع به في هذه المناسبة ، والمتعلق بنقل مزيد من الموارد المالية إلى بلدان الجنوب التي تكافح منذ تدهور البيئة ، قد اكتنفته الشكوك بعد مرور خمسة شهور فقط .

١٧ - السيد فورنتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) : أعلن أن الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة تتعقد في وقت يشهد الانتقال من مرحلة المواجهة السياسية والحرب الباردة إلى مرحلة تسودها روح التعاون والوفاق ، وذلك في إطار السعي لايجاد حلول للمشاكل العالمية الرئيسية . وروح التعاون هذه لا غنى عنها إذا أُريد تجنب حدوث أزمات مثل تلك الأزمة القائمة حاليا في الخليج الفارسي .

١٨ - وأردف يقول إن روح التعاون والتضامن الجديدة ، التي تشهدها الأمم المتحدة في المجال السياسي ، سائدة أيضا بالفعل في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف ، وذلك على النحو الوارد في الإعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الشاملة عشرة . وهذا الإعلان ينبغي أن يُستكمم من خلال الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع التي سيوضع نصها قريبا .

السيـد فورنـتسـوف ، اتحـاد
الجـمهـوريـات الاـشتـراكـية السـوفـيـاتـية

-٧-

١٩ - وواصل كلامه قائلاً إنه ينبغي التنويه بحماية البيئة ، وذلك فيما بين جوانب التعاون الرئيسية . ومؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ ، يتتيح توفير مناسبة فريدة لتعزيز هذا التضامن . ومن واجب الجمعية العامة أن تعمل على عقد هذا المؤتمر في ظل أكثر الظروف ملاءمة . ولكن الأعمال التحضيرية المتملة بهذا المؤتمر لا يجوز لها بالطبع أن تحول دون اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والتي تتسم بطابع شديد الالاحاحية ، ولاسيما إنشاء مركز للإغاثة في حالة وقوع كارثة ايكولوجية ، كما طلب مؤخراً في الامم المتحدة .

٢٠ - وتتابع كلامه قائلاً إن بلده كان شاهداً ومستفيداً فيما يتصل بما تحقق من تعاون دولي طيب لم يسبق له مثيل داخل منظومة الامم المتحدة فور وقوع كارثة تشنوبيل ، وبعد ذلك ، عند اتخاذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٩٠ الذي شارك في تقديميه ٦٣ بلداً بشأن عواقب هذه الكارثة . ومن الجدير بدراسة "موضوع تشنوبيل" في الدورة الحالية أن تؤدي إلى وضع اتفاقات جديدة يمكن لها أن تسهم في تحسين تنسيق أعمال الدول الاعضاء والهيئات الدولية في هذا المجال .

٢١ - وأعقب ذلك بقوله إن العمليات الدينامية للإصلاحات الاقتصادية ، التي انطلقت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي بلدان أوروبا الشرقية ، قد لقيت ما تستحقه من تقدير في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، التي أعلنت تأييدها لدمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي . والتقدم في هذا السبيل يتوقف بالدرجة الأولى على بلدان الشرق نفسها . ولنقد اضطلع بالفعل بالكثير ، في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من أجل إزالة المركزية وتحرير المبادرات الاجتماعية ودخول البلد على نحو كامل في التقسيم الدولي للعمل وفي النظام الاقتصادي العالمي . ولا شك أن هذه المشاركة سوف تسهم في تهيئة ظروف ملائمة لتحسين الحالة الاقتصادية في مجموعها وإكساب السوق العالمية طابع الاستقرار .

٢٢ - وتطرق إلى القول بأن بلده قد حصل ، منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، على مركز مراقب في مجموعة الاتفاقيات العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، وعلى عضوية المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ، كما أنه قد شارك في أعمال الدورة الخامسة والأربعين المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وهو مستعد للتعاون على نحو نشط مع هذه المؤسسات في ظل الاحترام المطلق لمسيرة عملها .

(السيد فورنستروف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٢٢ - وانتقل إلى القول بأن انتهاء الحرب الباردة سوف يحرر تلك الموارد التي كانت مخصصة حتى الان لاغراض عسكرية ، وذلك لصالح البرامج الاجتماعية - الاقتصادية . ومن الجدير بالذكر أن هذا التخفيف في النفقات العسكرية يمكن أن ينطلي به أيضا في الجنوب ، والامم المتحدة بوعتها ، بفضل ما مرت به من تجارب ، أن تتقبل أصعب التحديات ، وذلك عن طريق التعاون الدولي ، الذي تعد هذه المنظمة مقرا له . وهذا يصدق بصفة خاصة على أزمة المديونية التي لم تحل حتى الان : فالدين مستمر في التصاعد ، شأنه شأن النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية . وشحة تدابير حاسمة ينبغي اتخاذها تحت رعاية الامم المتحدة ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد للمشاركة في ذلك .

٢٤ - وقال إن الاحداث في الخليج أظهرت تماما عدم استقرار الوضع الدولي وعدم إمكانية التنبؤ بأحداثها . ففي خلال بضعة أسابيع ، تدهورت حالة البلدان النامية المستوردة للنفط تدهورا شديدا . لقد أعلن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي عندما تحدث مؤخرا أمام الجمعية العامة ، أنه ينبغي التصرف دون إبطاء . وقال إنه إذا كانت القرارات الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمدد تدابير الإغاثة العاجلة للبلدان الاكثر تأثرا ، هي جديرة تماما بالتقدير ، فإنه ينبغي المضي قدما ومساعدة البلدان في تقييم النتائج المحتملة لهذه الازمة لتعديل سياساتها الاقتصادية . وإن اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لها الوسائل الكافية بذلك .

٢٥ - ومضى قائلا إنه لكي يكون دور الامم المتحدة في المجال الاقتصادي في مستوى دورها في المجال السياسي ، يجب استكمال مكوك التعاون ، وبتعبير آخر ، تحسين نوعية أعمال اللجنة الثانية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية ، لكي تكون أقدر على حل المشاكل الاقتصادية العالمية وضمان التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية للدول ، ولصالح الجميع .

٢٦ - السيد وولف (كولومبيا) : قال إنه بعد انقضاء عقد من خيبة الامل والترابع ، فإن البلدان النامية تأمل أن ترى خلال النصف الاول من سنوات الـ ٩٠ إنعاش دينامية التمويها . وقد وافقت عدة بلدان من هذه البلدان على تنفيذ برامج تصحيحية داخلية ، قد تكون مؤلمة وفي بعض الأحيان جارحة ، يمكن أن تزعزع استقرارها السياسي وتعرض للخطر أسس العمل الديمقراطي نفسها ، ولوسوء الحظ ، فإنه إذا كان من الممكن إلغاء المعونات ، ورفع أسعار الوقود والخدمات العامة ، ورفع أسعار الصرف ، وفتح

(السيد وولف ، كولومبيا)

الأسواق ، وتحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص ورفع الضرائب ، فإنه لا يمكن تغيير الطابع النفسي للسكان بين عشية وضحاها والقضاء على مختلف العوامل الهيكيلية التي ترجع إلى عدد كبير من العناصر المكونة للتخلّف . وما دام من غير الممكن تحسين ظروف الإنسان ، بتنظيم مجالات الصحة ، والتعليم والعمالة ، فإنه لا يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة التي تتشل عملية التنمية كلها . ولذلك ينبغي أن يواكب التكيف الاقتصادي برامج كبرى للتنمية الاجتماعية تحفزها الحكومات نفسها والمجتمع الدولي . ومن السداحة المفرطة تصور أن برامج التكيف التي تدعو إليها المؤسسات المالية الدولية هي الوسيلة الحقيقة لحل مشاكل التخلف الاقتصادي . ولو كانت هذه البرامج هي الحل ، وكانت المهمة سهلة وكانت النتيجة متوقعة فعلا .

٢٧ - وقال إنه ما دامت أزمة الديون قائمة ولم تجد الحل النهائي لها ، فإنه لا يمكن التفكير في إمكانات إنعاش النمو والتدمير بتفاؤل . ولقد بذلك جهود ملحوظة (برنامج تورنتو ، خطة برادي ، ...) ، ولكنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله . إن حدود الاستراتيجية المطبقة لحل أزمة الديون معروفة : تتمثل في مبادرات طوعية ، وتطبيقات محلية ، تعتمد على موارد ضعيفة بشكل واضح . لقد أصبح من اللازم العمل على ايجاد حلول جديدة ، والتحلي بروح الإقدام التي ستتمكن من الخروج نهائيا من موجة الديون الخارجية ووضع حد للنزيف الذي يضعف اقتصادات بلدان الجنوب . إن تقارير السيد بيتيغو كراكسي والأمين العام يمكن لها أن تُشعر بشيء من التفاؤل ينبغي للأمانة العامة أن تستنكر ما يمكن اعتباره فرصة أخيرة للتأثير بشكل حاسم على مسألة الديون .

٢٨ - ومض قائلًا ، إن كولومبيا ترافق بقلق وقائع مفاوضات دورة أوروغواي ، ولها شكوك بالنسبة لنتائجها . ومع ذلك ، فإن مثل هذه العملية الهامة والمعقدة جدا لا ينبغي لها في أي حال من الأحوال أن تفشل . ولا يسع هذه المفاوضات أن تستثني المنتجات الزراعية وتقتصر على تأكيد مزايا حملت عليها فعلا البلدان المتقدمة .

٢٩ - ومض قائلًا إن عملية الانفتاح وتحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص التي تتطلّع بها البلدان النامية بتقديم تضحيات كبيرة يجب أن تستند إلى رفع الإجراءات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو وبشكل فعلي . وفي الواقع ، فإن عدد لا يأس به من البلدان المتقدمة النمو أبقت على نظام حقوق الحصص المكافحة وآليات أخرى تحد من حرية التبادل التجاري ، والتي تطالب بها من جهة أخرى . ومع ذلك ، فإن انفتاح الاقتصاد ينطوي على خطأ جسيمة بالنسبة للعمالة والانتاج المحلي للبلدان النامية . إن الرغف الدائم للبلدان المتقدمة النمو بالسماح بنقل حقيقي للتكنولوجيا إلى البلدان النامية مخالف لمبادئ التعاون الدولي ، وفي الوقت نفسه اجراء تمييزي .

(السيد وولف ، كولومبيا)

٣٠ - واستطرد قائلا إن ركود المساعدة يشير القلق كذلك . ويزيداد خطورة بعدهم الاحترام المستمر ، من قبل سلطات بعض البلدان الكبرى ، للتدابير المتفق عليها فعلا . وقال إن بلدان أمريكا اللاتينية وكولومبيا ترافق بقلق ما أدى إليه ذلك ، لسوء الحظ من تطبيق معايير جديدة في توزيع المساعدة المالية ، لغير صالح مجموعة البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط . وقال إن بلدان أمريكا اللاتينية وكولومبيا إذا لم يكن لديها اعتراف على زيادة المساعدة لأقل البلدان نموا ، فإنها تعتقد بأن رخاء البلدان المتقدمة النمو ينبغي له أن يدفع هذه البلدان إلى زيادة الموارد التي يمكن أن تخصل لمساعدة جميع البلدان النامية ، بدلا من البحث لها عن مخارج باستعمال طرق معقدة في توزيع المساعدة .

٣١ - واستطرد قائلا إن إعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ينبغي أن تفتح بابا لحوار جديد بين الشمال والجنوب . ويقع على عاتق اللجنة الثانية دراسة الامكانيات الجديدة المتاحة واعتمادها . إن الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة قد حصلت على نوع من توافق الآراء ، بعد مقاوضات طويلة ومعقدة . ولم يجد جزء من التطلعات المشروعة للبلدان النامية ما يعبر عنها بصورة محسوسة في هذا النص ، الذي يشكل رغم ذلك قائمة جيدة للأهداف التي ينبغي متابعتها خلال العقد الذي ابتدأ . إن الاستراتيجية لها الفضل في إبراز الصلات الوثيقة الازمة بين التنمية الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للتنمية .

٣٢ - وقال إن كولومبيا ، بوصفها بلدا من البلدان النامية ، تبذل قصارى جهودها دائمًا لتسديد ديونها الخارجية وذلك بتثبيت اقتصاد فعال ومستقر . وهذا ما يخولها الحق في الامرار على وجوب التزام بعض البلدان الكبرى المتقدمة النمو باعتماد سياسات داخلية تسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الدولي وبشكل خاص أسعار الفائدة وتتدفق رؤوس الأموال من وإلى البلدان النامية .

٣٣ - السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) : لاحظ بأن انتهاء الحرب الباردة قد أذن بانبعاث تدريجي لنظام دولي جديد يبعث الأمل في أن المشاكل الأساسية للإنسانية ولتنميتهما ستحل . وستبقى على جدول الأعمال مشاكل ، الجوع ، والفقر ، والالفجوة التي تتسع أكثر فأكثر بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي ، وتردي البيئة ، والمشاكل الديمografية .

(السيد سيلوفيك ، يوغوسلافيا)

- ١٠ -

٣٤ - واستطرد قائلاً ، إنه خلال العام المنصرم ، لم يتحسن المناخ الاقتصادي الدولي في غالبية البلدان النامية . ولقد كان النمو الاقتصادي ، في مجموعتي البلدان ، أكثر بطنًا مما كان متوقعاً . وإن استمرار بعضاً من العجز الخارجي وفي الميزانية أدى إلى زيادة الأعباء ، مما منع البلدان النامية في اتخاذ التدابير اللازمة للتكييف الهيكلية . وإن نزيف الموارد المالية لا يتوقع ايقافه قريباً . إن الممارسة التي تمثل في تمويل نمو البلدان المتقدمة من قبل البلدان النامية لا تزال مستمرة ، وهو أمر مرغوب من الناحية الأخلاقية ، كما أنه لم يسجل أي تقدم ملحوظ في تسويق أزمة الديون الخارجية ، والتي مازالت العائق الرئيسي للنمو . إن خطة برادي لم تنجح إلا جزئياً ، ولا تشمل إلا بعض البلدان . إن استقرار أسواق السلع الأساسية هو أمر لا يزال بعيد المنال . إن الحماية تتقدم في كل مكان ، رغم الاتفاق على الحالة الراهنة وعلى إنتهاء التدابير الحماية . كما أن مقاومات دورة أوروغواي تواجهه معوبات .

٣٥ - وقال إن أزمة الخليج أدت إلى تدهور أكثر في حالة غالبية البلدان النامية . وإن الآثار السلبية لارتفاع أسعار البترول المفاجئ قد ظهرت على الاقتصاد العالمي ، متباينة بالتفصيم ومهيدة بركود اقتصادي جديد . وستكون البلدان النامية الفقيرة إلى الطاقة أكثر تاثراً . ومن جهة ثانية فإن البلدان التي كانت تتعاون مع العراق والكويت تعاني فعلاً من الآثار الضارة للازمة . هذه حال يوغوسلافيا ، تواجه هذه الآثار في الوقت نفسه الذي بدأت فيه القيام بمتغيرات واصلاحات هيكلية حرجية جداً ، والتي سيكون نجاحها مهدداً ويشكل خطر إذا لم يتم ايجاد الوسائل الدولية للتعويض لها عن خسائرها الفادحة . كما أن التدابير المتخذة حالياً لمواجهة آثار الأزمة يجب أن تكون متناسبة مع الأضرار الواقعية وأن تشمل جميع البلدان المتضررة .

٣٦ - وقال إنه بالرغم من ذلك توجد تطورات إيجابية هنا وهناك . وتسجل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ربما مرحلة حاسمة في تاريخ التعاون الاقتصادي . وفي نفس الوقت ، فإن يوغوسلافيا تأمل أن يتم اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع من أجل التنمية بتوافق الآراء ، الأمر الذي سيقر الطابع العالمي للاقتصاد وضرورة الحوار . وقد سمح هذا الأخير بتسوية عدة أزمات إقليمية وسهل مختلف اجراءات نزع السلاح : وينبغي بالتالي توسيعه ليشمل المجال الاقتصادي .

(السيد سيلوفيك ، يوغوسلافيا)

٣٧ - وقال إن يوغوسلافيا بدأ تتنفيذ برنامج جديد ، وجذري وكامل من ناحية الاصلاح الاقتصادي ، ويعتمد على ادخال قابلية تحويل عملته ، وتحرير التجارة والاسعار ، وإنعاش آلية السوق ، وإلغاء القيود ، وبكلمة واحدة فتح الاقتصاد للمنافسة الخارجية . وقد حصلت على عدة نتائج ايجابية ومشجعة في وقت قصير جدا : فقد أوقفت التضخم العالى ، وزاد احتياطي العملة المعدة ، وقد تم تشريع قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار الاجنبي تُشجع تدفق رؤوس الاموال . ومع ذلك ، فإن النجاح يعتمد على التصميم والالتزام الذي يتبعه لهذا الاصلاح أن يسير فيه ، ولا ينبغي كذلك أن يكون المناخ الاقتصادي الخارجي غير ملائم .

٣٨ - ويتبين بالتالي التقدم ، خلال هذه الدورة ، في تحقيق التمهيدات التي تم الالتزام بها خلال الدورة الاستثنائية . وهناك عدة مهام يتبعها القيام بها بشكل جيد : فمن الهام في الواقع اتخاذ تدابير أخرى لتخفيض الديون وخدمة الديون ، في شكل حلول تتسق بالتجديد ؛ وفي هذا الصدد ، يرجى أن يشكل تقرير السيد بيتيينو كراكسي مساهمة هامة في حل المشكلة . ومن ثم يتبع خلق ظروف مناسبة للتنسيق المتعدد الاطراف للسياسات الاقتصادية . ويتبين توسيع الدخول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو للمدارس التقليدية في البلدان النامية في نطاق نظام متوازن تجاري متعدد الاطراف ، مفتوح وفعال . كما يتبع إنشاء آليات تسهل نقل العلم والتكنولوجيا ، وبشكل خاص التقنيات الايكولوجية الرهيبة . ويتبين ختاما تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ، وهذا يعني أن مبدأ التنمية الدائمة يتبعه تطبيقه بشكل واقعي .

٣٩ - وأضاف قائلا ، إن هذه المسائل هي كذلك موضوع نقاش في هيئات دولية أخرى . ولكن الأمم المتحدة تلعب دورا رائدا في حل هذه المشاكل المتداخلة تدخلا وثيقا وإن تكون حاسمة بالنسبة للإنسانية . وكما بين الأمين العام ، هناك علاقة وثيقة بين المسائل السياسية والأمن ، وبين المسائل الاقتصادية والاجتماعية . وهذا يعني أنه يتبع زيادة تعزيز الآليات الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي .

٤٠ - السيد غوبالا مينون (سنغافورة) : ذكر بأنه خلال عام واحد ، قد تحسنت الحالة السياسية الدولية تحسنا كبيرا ، ولكنه لاحظ أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحالة الاقتصادية . أولا ، ما زالت هناك ٤٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة ضمن مجموعة أقل البلدان نموا . وبالنسبة لهذه الدول ، فإن سنوات الثمانينيات كانت عقدا ضائعا : انخفاض دخل الفرد ، تدهور الاستثمارات ، زيادة عبء العجز في ميزان المدفوعات ، الخ ، ثم أن مشكلة الدين ما فتئت تتدحرج بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية .

(السيد غوبالا ميتون ، ستفافورة)

في عام ١٩٨٩ ، بلغت قيمة ديونها الحالية ١ مليار و ١٤٠ مليون دولار مما أدى إلى خروج موارد مالية هامة باتجاه البلدان المتقدمة النمو ، التي بلغت في عام ١٩٨٩ فقط ، ٣٦ مليار دولار . ومن جهة أخرى ، ورغم التقدم الذي تحقق في مفاوضات دورة أوروغواي ، فإن الحماية ما زالت قائمة ، معيبة بذلك تنمية التجارة في البلدان النامية . وإضافة إلى ذلك ، فإن عدم الاستقرار وضعف أسعار السلع الأساسية يجعل جهود البلدان النامية في سبيل تنمية وإنعاش اقتصاداتها دون جدوى . وختاماً لم يُؤَدِّ نزع السلاح وانتهاء الحرب الباردة إلى النتائج المتواخة : المعونات الموجهة للبلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو لا تزال أقل من ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، باستثناء بعض البلدان وبشكل خاص بلدان شمال أوروبا .

٤١ - ومضى ممثل ستفافورة قائلاً إن مناخ التعاون الدولي الجديد قد يتاح في المقابل حل هذه المشاكل ، والإقلال من الفوارق بين الشمال والجنوب ، وإقامة الهياكل التي توفر شروط الأمن والعلاقات الاقتصادية المنصفة حقاً . وإقامة هذه الهياكل ، فإن هناك رؤية جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي تفرض نفسها . ويجب بصفة خاصة :

- (أ) تشجيع الاقتصاد العالمي لمصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،
- (ب) تعزيز السلم والاستقرار العالميين بواسطة الرخاء والتعاون ،
- (ج) إقامة اقتصاد متكم على الصعيد العالمي ، يشمل جميع المناطق الإقليمية ويتجنب تهميش العالم الثالث .

٤٢ - واسترسل قائلاً إنه يجب من ناحية ، للتوصل إلى ذلك ، أن تفتح جميع البلدان المتقدمة النمو أسواقها ، وأن تخفف من عبء ديون البلدان الفقيرة ، وأن تزيد من معونتها الإنمائية وأن تسهل عمليات نقل التكنولوجيا . ويجب على البلدان النامية ، من جهتها ، أن تشرع في إجراء الاصحاحات الهيكلية الازمة ، وأن توفر الاستقرار السياسي والهيكل الأساسي التي لا غنى عنها للاستثمارات . وبذلك تتهيأ الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية العامة ، وليس لتنمية جزء واحد من العالم فقط .

٤٣ - وقال إنه ليس من غير المفید كذلك التذكير بأن المعونة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ستكون مفيدة للبلدان الأولى والثانوية على السواء . ويجب على البلدان النامية ، التي من المستبعد أن تعتمد فقط على البلدان المتقدمة النمو ، أن يساعد بعضها ببعض . ولذلك كانت ستفافورة من أولى البلدان التي أيدت جهود مجموعة الـ ٧ لصالح البلدان النامية ، والتي صدقت على الاتفاق بشأن نظام الأفضليات المعمم فيما بين هذه البلدان .

(السيد غوبالا مينون ، سنغافورة)

٤٤ - واستطرد قائلاً إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تطرح تحديات جديدة على المجتمع الدولي الذي يجتهد لإقامة نظام دولي جديد . وقد وضعت أزمة الخليج والشكوك الناجمة عنها هذا النظام موضع الاختبار بالفعل . ويعتبر الخطر الايكولوجي تحدياً آخر ، ويجب على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، المقرر انعقاده في عام ١٩٩٢ ، أن يتتيح القيام بعمل متضاد من أجل تنمية قابلة للإدامـة وسليمـة ايكولوجيـاً .

٤٥ - وأردف قائلاً إن سنغافورة ، التي تجعلها جغرaviتها تابعة لنظام اقتصادي عالمي مفتوح ومستقر ، ستدعـم جميع الجهود المبذولة لتوسيـق العلاقات بين الشمال والجنوب ، وبين جميع مجموعـات البلدان بمـفهـة عـامـة . والمطلوب من اللجنة الثانية أن تطلع بدور هـام في إقـامة النـظام الدـولي الجديد العـادـل ، لأنـها المحـفل الوحـيد الذي تدرسـ فيه بـتعمـق المشـاكل الـاقـتصـاديـة الدـولـية الكـبـرى . ويـجبـ عـلـيـهاـ إـيجـاد حلـولـ مـتكـاملـةـ وـمـتوازنـةـ لـجـمـيعـ الـمشـاكلـ الـاقـتصـاديـةـ الـراـهـنةـ . وـقدـ حـانـ الـوقـتـ لـإـقـامـةـ هـيـاـكـلـ منـاسـبةـ لـلـانـفـرـاجـ الـاقـتصـاديـ الـذـيـ يـقـابـلـ الـانـفـرـاجـ السـيـاسـيـ الدـولـيـ .

٤٦ - السيد الصال (الكويت) : أشار إلى أن التقارب بين الشرق والغرب في عام ١٩٨٩ قد سجل بداية عصر جديد من التعاون والتنمية . وسيتيح الانفراج ونزع السلاح تخصيص موارد لمكافحة الفقر ، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية والقضاء على أوجه الخلل بين الشمال والجنوب . وقد نس المجتمع الدولي ، الذي اقتتنـعـ بـأنـهـ سـيـعيشـ فـيـ عـالـمـ آـمـنـ وـيـسـوـدـهـ السـلـامـ وـالـرـخـاءـ ، آـنـ قـوىـ الشـرـ لمـ تـسـلـمـ بـعـدـ أـسـلـحتـهاـ . وقد اختارت هذه القوى ، التي تعتبر مفاهيم التعاون والسلم في نظرها بدون معنى ، الكويت كهدف لها .

٤٧ - وأضاف قائلاً إن الكويت في الواقع هي بلد سلام ، ولم تخـفـ مـعـارـكـ إـلاـ ضدـ الفـقـرـ وـالـجـهـلـ ، وـتـدـلـلـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـمـرـتـفـعـةـ الـتـيـ بـلـغـتـهاـ فـيـ مـجاـلـاتـ التـعـلـيمـ وـالـصـحـةـ وـالـرـعـاـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ عـلـىـ نـجـاحـ سـيـاستـهاـ الدـاخـلـيـةـ . وـعـلـىـ الصـعـيدـ الـخـارـجـيـ ، خـصـصـتـ مـوـارـدـ هـامـةـ لـمـسـاعـدـةـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ وـالـبـلـدـانـ الـمـدـيـقـةـ الـأـخـرـىـ فـيـ الـعـالـمـ الثـالـثـ . وـبـرـهـنـتـ عـلـىـ الدـوـامـ عـلـىـ أـكـبـرـ سـخـاءـ مـمـكـنـ .

٤٨ - واسترسل قائلاً إن هذا المثال للاستقرار والرخاء والأمن قد أثار فقد قوى الشر المجاورة . وقام العراق ، بعد احتلاله للكويت ، بالاستيلاء على جميع الموجودـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ الـعـامـةـ وـالـخـامـةـ فـيـ الـبـلـدـ ، وـنـهـبـ اـحـتـيـاطـيـاتـ الـدـوـلـةـ منـ الـذـهـبـ ، وـصـادرـ

(السيد الصال ، الكويتي)

أسطول شركة الخطوط الجوية الكويتية ، وبصفة عامة شرع في النهب المنظم للوزارات والجامعات والمعاهد والمستشفيات في البلد . فالخسائر لا يمكن حصرها .

٤٩ - واستطرد قائلا إن العراق لم يتمكن من قتل الأمل لدى الكويتيين ، الذين يواصلون اعتقاد في قوى الحق والتعاون الودي . وكدليل على ذلك ، تقدم أمير الكويت ، في خطابه في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بمبادرة جديدة تلقي الكويت بمقتضامها فوائد القروض التي قدمتها للبلدان النامية وتدرب مع الدول الأشد فقراً ترتيبات تتعلق بسداد أصول القروض ، بهدف تخفيف عبء ديونها .

٥٠ - ووجه ممثل الكويت الشكر إلى أعضاء اللجنة الثانية الذين أعلناوا تأييدهم لبلده وأبدوا استعدادهم للعمل للتتصدي للظلم ولبناء مستقبل مفعم بالحرية .

٥١ - السيد بويك (النمسا) : أشار إلى أن التنمية هي سر المعركة ضد الفقر . إذ أن الحالة تشير القلق بمقدمة خامسة في أقل البلدان نمواً : فقد يبقى معدل النمو السنوي لنتائجها القومي الإجمالي أدنى بكثير من الأهداف المحددة في عام ١٩٨٠ ، وبأقل بنسبة ١٠ في المائة من معدل النمو الديمقراطي . وبعد أن تحملت مسؤولية تنميته الخامسة ، قامت هذه البلدان بإصلاحات هيكلية وسعت إلى تعبئة مواردها الخامسة . ولم يقتصر هذا على الإطلاق مسؤوليات شركائهما . وكما أشارت النمسا بمحاظتها أمام مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعنى بأقل البلدان نمواً ، فإنه ليس هناك ما يمكن الاستعاضة به عن الجهد الوطني ، وإن كان الدعم من الموارد الخارجية - في شكل مساعدة إئتمانية رسمية على وجه الخصوص - مازال حاسماً لحل المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً .

٥٢ - وأردف قائلا إن النمسا على استعداد للاضطلاع بدورها وتعزيز تعاونها مع البلدان النامية . ويهدف برنامجها الحالي للتعاون إلى حل المشاكل الإنمائية للربعين : الفقر ، والاحتياجات الاجتماعية (التنفيذ والصحة والتعليم) ، وتنمية الموارد البشرية ، وإنشاء المؤسسات ، وروح المبادرة الفردية ، والتنمية الزراعية والريفية ، والاستثمار في الهياكل الأساسية .

٥٣ - واسترسل قائلا إن النمسا تقدم أموالاً للتنمية إلى مؤسسات الأمم المتحدة ، وإلى المؤسسات المالية الدولية ، وإلى المصادر الإنمائية الزراعية . كما أبرمت مع البنك الدولي اتفاقاً للتمويل المشترك ، تعهدت بموجبه بتقديم بليون هلن نمساوي لصالح البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . ومن المقرر أيضاً تقديم

(السيد بويك ، النمسا)

بليون هلن أخرى إلى هذا البرنامج . ولكن ما يجدر تجنبه قبل كل شيء في سياسة الإصلاح الهيكلية ، هو عدم إلقاء العبء الأساسي للتغيير على الطبقات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع .

٥٤ - واستطرد قائلاً إن النمسا ترحب من جهة أخرى بالجهود التي بذلتها بلدان شرق ووسط أوروبا على طريق التعددية والديمقراطية . وهي تؤيدها تأييداً كاملاً في هذه المهمة وقد أنشأت بالفعل بعض الأدوات لهذا ، على سبيل المثال صندوق الشرق والغرب بمبلغ ٥ بلايين هلن نمساوي ، ويهدف إلى مساعدة رجال الأعمال الراغبين في القيام باستثمارات مباشرة في أوروبا الشرقية . وللمؤسسات المتبنية عن اتفاقات بريطانون وودز دور كبير يتعين عليها أن تقوم به . ولذلك ترى النمسا أنه يجب أن تجري في أقرب وقت ممكناً العملية التاسعة لدراسة الحصر في صندوق النقد الدولي ، بحيث يمكن أن تدخل جداول جديدة حيز التنفيذ .

٥٥ - ومضى قائلاً إن أحداث الشرق الأوسط الأخيرة تجعل تعبئة سبل التمويل أكثر إلحاحاً . وتؤدي الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط إلى جعل اقتصاد أوروبا الوسطى والشرقية أكثر هشاشة وتزيد من عبء ديون البلدان النامية . ويجب إذن العثور على وسيلة لتجنب هذا العبء الجديد . وتويد النمسا المبادرات المقيدة من أطراف متعددة والتي تهدف إلى خفض خدمة الديون ، وبخاصة ديون البلدان الأكثر فقرًا . ولهذا السبب سيعرض على البرلمان النمساوي مشروع لخفض أو إلغاء الديون النمساوية العامة على بعض البلدان جنوب الصحراء الكبرى .

٥٦ - وقال إن النمسا التي تشعر أيضاً بالقلق لتدور البيئة في العالم ، ترحب بفكرة إقامة آلية إيكولوجية عالمية . ومن المنتظر أن تنتهي المفاوضات التي ستؤدي إلى إنشائها في القريب العاجل . والنمسا على استعداد لأن تقدم لها في الوقت المناسب المساهمة المطلوبة .

٥٧ - ومضى مثل النمسا قائلاً إن النمو والتنمية الاقتصاديين يتوقفان أيضاً على توسيع التجارة العالمية وتحرير النظام الدولي . وتحتمل النمسا بشدة بنجاح مفاوضات أوروغواي الجارية في الوقت الحالي ، والتي يتعين ، في رأيها ، أن تصل إلى نهاية سعيدة . ولا يمكن تفويت هذه الفرصة الفريدة للتقريب بين الشركاء التجاريين في العالم أجمع . ولكن يجب لذلك التأهب بإطار تعاقدي ، يكتسب المزيد من الأهمية كما اكتسبت مجموعة الاتفاقيات بشأن التعرفات الجمركية والتجارة (الغات) سريعاً

(السيد بويك ، النمسا)

طابعا عالميا . وتقدر النمسا الجهد التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتحسين المركز القانوني للغات وجعلها منظمة دولية للتجارة بمعنى الكلمة .

٥٨ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة تتطلع بدور مؤكدة بصورة متزايدة في المناخ السياسي الدولي ، ولا ينقصها سوى إظهار سلطتها في المجال الاقتصادي . ويجب لذلك الحفاظ على روح الحوار والتعاون الذي ساد في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . ويجب على اللجنة الثانية بصفة خاصة أن تتتابع أعمالها من وجهة عملية ومجددة ، وبروح التوافق على الدوام .

٥٩ - السيد مونتاناو (المكسيك) : أكد أن نهاية الحرب الباردة تهيئة امكانيات جديدة لتكثيف التعاون الدولي في المجال الاقتصادي . ولكي تؤتي عملية الانفراج كل شمارها ، فإنه لا محيم من أن تفي البلدان الصناعية بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة . وبالمثل يتبعين أن تقدم الاستراتيجية الإنمائية الدولية للتسعينيات الإطار لأنشطة المستقبلية وتهيئة مناخ للحوار والتشاور فيما بين جميع البلدان المعنية .

٦٠ - وأردف قائلا إن جميع البلدان النامية لا تزال في الواقع تصارع المشاكل الاقتصادية الخطيرة : الدين الخارجي ، وعمليات خروج الموارد لصالح البلدان المتقدمة النمو ، وتدور معدلات التبادل التجاري ، وصعوبات الوصول إلى الأسواق الكبرى وإلى التكنولوجيات المتقدمة .

٦١ - وفيما يتعلق بمشاكل المديونية ، قال إن المبادرات الدولية التي قدمت في هذا المجال مؤخرا تشكل تقدما هاما ، بما أنه قد أصبح من المسلم به من الآن فصاعدا أنه يجب خفض حجم الديون وخدمتها . ويجب مع ذلك ، للتوصيل إلى نتائج ملموسة ، أن تعرف حكومات البلدان الدائنة ، وحكومات البلدان المديونة ، والمصارف والمؤسسات المالية الدولية بأن المسؤوليات موزعة فيما بينها . ويجب على البلدان الدائنة أن تدخل تعديلات على الأنظمة المالية وعلى القواعد المحاسبية المصرفية ، إذا كان من المراد إنجاح المفاوضات الرامية إلى خفض خدمة الدين الخارجي للبلدان النامية . ويجب على البلدان الصناعية أن تقوم بصورة موازية بزيادة تبرعاتها إلى المؤسسات

(السيد مونتاناو ، المكسيك)

المالية الدولية بصورة كبيرة حتى تتمكن هذه المؤسسات من الاضطلاع بالدور الذي عُهد به إليها . وفي المفاوضات المتعلقة بالدين ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار الاهداف الانمائية للبلدان المدية ، وقدرتها على الدفع والشروط التي تم بمقتضاها التعاقد على الدين .

٦٢ - وفيما يتعلق بالاتجاهات التمويلية المتعددة الاطراف والثنائية ، قال إنه لا محيض من أن تسير من جديد في اتجاه البلدان النامية ، حتى تتمكن هذه البلدان من إصلاح وتحديث نفسها . وقد أصبحت التكنولوجيا عاملاً أساسياً في التنمية ويجب أن يهدف التعاون الدولي إلى استفادة بلدان الجنوب من الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الأخيرة .

٦٣ - واستطرد قائلاً إن التطور الذي تشهده الان بلدان أوروبا الشرقية واندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي يتطلبان القيام بتبعة موارد جديدة . ومن الواجب لا يكون تخصيص الموارد لبلدان أوروبا الشرقية على حساب بلدان الجنوب ، وذلك لمجرد أسباب جغرافية سياسية .

٦٤ - واسترسل قائلاً إن جولة أوروغواي قد بيّنت أن ثمة عقبات أساسية تعيق سبيلاً مختلفاً لتفاوض . فعوده الممارسات الجمائية إلى الظهور تحول دون وضع نظام للمبادلات التجارية يتسم بالانفتاح والسلامة . وحكومة المكسيك قد شرعت في الاضطلاع بنظام واسع النطاق في مجال الانفتاح التجاري ، وهي تأمل في أن تقوم حكومات أخرى بذلك . وهي تهيب بجميع الأطراف المتعاقدة أن تبذل قصاراًها من أجل تحقيق النجاح لجولة أوروغواي .

٦٥ - ومض قائلاً إن ثمة مشكلة خطيرة أخرى تعيق بالبلدان النامية : وهي مشكلة الفقر . وحكومة المكسيك قد أعطت أولوية قصوى لمسألة القضاء على هذه الأفة . فهي قد شرعت في برنامج وطني للتضامن من أجل الوفاء بالاحتياجات الأكثر الحاجة لدى أشد المجموعات حرماناً بالبلد ، مع الاهتمام بشكل خاص بحالة الأطفال . وهذا هو السبب في مسانتها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وكذلك في مشاركتها فيما التزم به المجتمع الدولي من العمل على نحو ملموٍ لحماية الأطفال .

٦٦ - وأردف يقول إنه ينبغي ، من ناحية أخرى ، أن تقوم الجمعية العامة ، وفقاً للقرار ٢٠٧/٤٤ المتعلق بحماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة ، أن تضطلع ، بمشاركة كاملة من قبل البلدان النامية ، بالتفاوض بشأن

(السيد مونتاناو ، المكسيك)

إنجاز نص قانون دولي في هذا الميدان . والتعاون الدولي لا غنى عنه ، في الواقع ، فيما يتعلق بالبيئة ، ومن الواجب أن يعقد اجتماع للفرق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ كيما ينظر في هذه المسألة . والمكسيك تولي اهتماما كبيرا لمشاكل البيئة ، ومن رأيها أنه ينبغي للمؤتمر المعنى بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٣ ، أن يقود إلى إبرام اتفاقات قانونية ذات طابع إلزامي .

٦٧ - واختتم كلامه قائلا إن عدم تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي يمكن أن تكون له آثار سلبية على الاقتصاد العالمي تعادل تلك الآثار المترتبة على المراعات والحروب .

٦٨ - السيد بهاتيا (مندوق النقد الدولي) : قال إن المناقشة المتعلقة بالتنمية يجب أن تأخذ في اعتبارها خمس نقاط . وأولاها أن البلدان النامية لم تكتف بالانطلاق بشكل واضح بمسؤولياتها الانمائية بل إنها قد اعتمدت أيضا سياسة اقتصادية كلية من شأنها أن تشجع نمو اقتصاداتها على نحو مستمر : سياسة ضريبية ونقدية غير تضخمية ، وتفاعل حر للقوى السوقية ، ونظام ضريبي يتسم بالعدالة وبالقابلية للتنبؤ ، وأسعار فائدة واقعية ، ودور محدود للقطاع العام وثانيها أن مجتمع المانحين قد تقبل حجمه من المسؤولية المتعلقة بالتعجيل بالنمو : مساعدة إنسانية مناسبة ، وسياسة تضييع وطنية ، ومكافحة التضخم وثالثها يتمثل في التسليم بأن المساعدة الخارجية ترتبط على نحو متزايد بالجهود الوطنية ولا سيما برامج التكيف الهيكلي . ورابعها أن النمو ينبغي أن يراعي فيه ، إذا أريد له أن يكون قابلا للإدامة ، مسائل الفقر وال العلاقات الإنسانية والبيئة ، وذلك علاوة على استهدافه للمشاركة الشعبية . وخامسها ، وأخرها ، أن العالم ، بشكل بالغ العمومية ، تنتقصه المدخرات ، في حين أن احتياجات البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية تتجاوز القيمة الإجمالية لهذه المدخرات . والبلدان المعنية مضطرة وبالتالي إلى التنافس في اجتذاب هذا التدفق المحدود من المدخرات .

٦٩ - ووأصل كلامه قائلا إن ثمة شعور بالتفاؤل ، بعد هذا ، بسبب تحسن العلاقات بين الشرق والغرب . بيد أن أزمة الشرق الأوسط قد أساءت إلى الاحتمالات التي ظهرت في هذا المضمار . ومن الملاحظ ، في الواقع ، أن ضرورات التنمية وال النفقات العسكرية يجري تمويلها من فائض مدخلات البلدان الصناعية . ومن ثم ، فإن النمو سيعتريه التباطؤ ، كما أن الضغوط على الأسعار متزداد حدتها ، وذلك إلى جانب ارتفاع ارتفاع أسعار الفوائد الدولية وتمادي ميزان مدفوعات البلدان في الضعف . فهل ينبغي مع هذا تعديل الأولويات التي اتفق عليها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة ؟ وبالنسبة لمندوق

(السيد بهاتيا)

النقد الدولي ، يجب ، على النقيض من ذلك ، التمسك بهذه الأولويات أكثر من أي وقت مضى .

٧٦ - وتابع كلامه قائلا إن ثمة استنتاج عام ، أثناء اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، يقول بأنه يمكن تدبير الأمر في نطاق المركبة السارية والمؤسسات القائمة ، وذلك استنادا إلى بعض الافتراضات المعقولة في ميدان أسعار النفط . ولكن هذا القول يقوم على الافتراض بأن أخطاء السبعينيات لن تتكرر . والحالа الراهنة تتطلب ردًا سياسيا حازما : فالزيادة في أسعار النفط يتعمّن أن يتحملها المستهلك ؛ والبلدان الصناعية لا يجوز لها أن تيسّر من سياستها النقدية قبل الاولى من أجل تخفيف الضغوط التضخمية ؛ بل إن عليها أن تشجع الادخار وأن تدعم الاستثمار . ونجاح جولة أوروغواي ، في النهاية ، له أهمية حاسمة في مجال تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الدورة الاستثنائية الشامنة عشرة وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية . والبلدان الصناعية يمكنها أن تعوض البلدان النامية عن عدم حصولها على المعونة اللازمة لها ، وذلك من خلال فتح اقتصاداتها أمام منتجات هذه البلدان .

٧٧ - وأعقب ذلك بقوله إنه ، فيما يتصل بالبلدان النامية نفسها ، فإن من الواضح أن أهدافها لم تتغير ، ومن ثم ، فإنه يمكن التساؤل عما إذا كانت سياساتها قد تغيرت . وأشار بيايجاز إلى بعض العناصر المشتركة التي كانت تتضمنها ، في الماضي ، الاستراتيجيات الاقتصادية . وبين أن أزمة الخليج قد جاءت ، مع هذا ، لتشدد مرة أخرى على مدى ضرورة قيام البلدان النامية بتبنيّة مدخلاتها الداخلية من أجل التعويض عن الانخفاض في الإيرادات المتاتية من دخول العمال المهاجرين . كما أن اتباع استراتيجية موجهة نحو التقدير من شأنه أيضًا أن يعوض عن تباطؤ تدفق العمالة الأجنبية وتشاكل عبء فاتورة النفط . وهذه الاستراتيجية هي الاستجابة المنطقية الوحيدة من قبل البلدان النامية في مجال مطالبتها المشروعة بشأن الحماية واللومول إلى الأسواق . وهذه البلدان النامية بوسعيها أن تحقق هدف التنمية القابلة للإدامـة ، وذلك من خلال الاحتفاظ بقدرتها التنافسية ، عن طريق اتباع سياسات مرشدة في ميادين الشؤون المالية والتبادل والتجارة . وقد يتعمّن عليها أن تولي مزيدًا من الاهتمام بتشجيع المصادرات ، سواء من حيث التنوع أم من حيث التنافسية .

٧٨ - وتطرق إلى القول بأنه لا يمكن ، مع هذا ، تجاهل مشكلة الدين ، التي يتزايد اعتبارها من مشاكل النمو ، لا من مشاكل ميزان المدفوعات . والمجتمعات الأخيرة للصندوق والبنك الدولي قد شهدت عدداً استثنائياً من الاقتراحات والمبادرات البناءة

(السيد بهاتيا)

التي ترمي إلى تخفيف عبء الدين الحكومي الواقع على كاهل البلدان المنخفضة الدخل . وينبغي مساندة هذه المبادرات - ولا سيما تلك المبادرات التي تستهدف زيادة حجم صندوق النقد الدولي - وتشجيع البلدان النامية على الشروع في إجراء إصلاحات بعيدة المدى .

٧٣ - وانتقل ، في ختام بياته ، إلى القول بأنه مقتنع بأن الجمعية العامة ستشدد من جديد على الأهداف والتوجيهات السياسية التي يستند إليها إعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة والبرنامج المتعلق بأقل البلدان نموا والاستراتيجية الانمائية الدولية . وأعرب عن أمله في إيلاء مزيد من الاهتمام بسياسات الأدخار الوطنية ، وفي التمسك بنجاح جولة أوروغواي ، وفي تأييد المبادرات الجديدة المضطلع بها في مجال المديونية ، وفي تشجيع البلدان النامية على اتباع سياسات ذات وجهة تضديرية والبلدان الصناعية على توفير ظروف دولية تلائم الرخاء العالمي .

٧٤ - السيدة ثوبكينسون (استراليا) : أعربت عن انزعاجها لأن شمة بلداناً نامية عديدة قد عجزت عن مواجهة التحديات التي واجهتها ، وإنها قد تختلف في طريق التنمية ، وذلك في حين أن المعوبات المعنية لا تقل عنها في التسعينات . والحدث الأخير قد جاءت لتنذّر بمدى أهمية السياسة بالنسبة للاقتصاد الدولي . وإذا كانت تطورات الأحوال في أوروبا الشرقية قد أتاحت فرصة هائلة أمام المجتمع الدولي ، فإن ما حدث في الخليج الفارسي قد نبه الجميع ، على التقيف من ذلك ، إلى مدى استمرار النفط كمصدر هام للطاقة ، وكذلك إلى مدى انجراحيّة الاقتراض الدولي .

٧٥ - وزارت عن ذلك أن قالت إن مشكلة الدين من المشاكل القديمة التي ستفرض نفسها مرة أخرى في التسعينات ، وإن هذه المشكلة قد بلغت أبعاداً كبيرة لدرجة أن نسبة كبيرة من إيرادات بلدان نامية عديدة يجري تحويلها من الاستثمارات المنتجه وتوجيهها نحو خدمة الدين الخارجي . وفي نفس الوقت ، فإن هيبيوط المدخلات الداخلية وارتفاع عجز الميزانية ببعض البلدان الصناعية الكبرى (ولا سيما الولايات المتحدة) يحولان دون انخفاض أسعار الغائدة . والجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية من أجل تخفيف العجز في الميزانية يتم تتبعها باهتمام من قبل استراليا .

٧٦ - واستطردت قائلة إن مسؤولية حل مشكلة الدين تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره . والدول الكبرى هي التي تؤثر ، أكثر من غيرها ، على الظروف الاقتصادية العالمية . ومن الواجب التماهي وسائل أكثر فاعلية لخفض أسعار الغائدة وتهيئة مناخ

(السيدة توبكينسون ، استراليا)

عالمي يتميز بالمزيد من الاستقرار . أما البلدان المدينة ، فإنه يتبعها أن تقوم من جهتها بتحسين سياساتها الاقتصادية الوطنية . ومن بين هذه البلدان ، ولا سيما في آسيا ، يوجد بعض من البلدان يتمتع بمراكز سليم من ناحية خدمة الدين ، ولكن هذا لا يعني أن تلك البلدان تستطيع في نفس الوقت تمويل تنميتها الوطنية بالمستوى المطلوب . ومنطقة آسيا مازالت تضم غالبية القراء بالعالم .

٧٦ - واسترسلت قائمة إن من أفضل السبل لتشجيع النمو بالبلدان النامية والتفاوت على مشكلتها المتمثلة بالدين القيام بزيادة فرصها التجارية على الصعيد الدولي . والحمائية تشوّه من أنماط التجارة الدولية وتحول دون تنافس المنتجين في الأسواق الدولية . والاعانات الحكومية التي تقدم للقطاعات الوطنية ذات القدرة التنافسية الفضيلة ، ولا سيما الزراعة ، تؤخر التطور الهيكلي وتطيل من نفق الكفاءة . ولكن الحمائية قد اتخذت أشكالاً عديدة ، كما أن معدل تطبيق التدابير الخارجية عن نطاق التعريفة الجمركية قد تضاعف خلال العشرين سنة الماضية ، وذلك إلى حد تأثير هذه التدابير في الوقت الراهن على نصف المبادرات التجارية العالمية . والبنك الدولي بنفسه يرى أن الحمائية تخفي إيرادات البلدان النامية بمقدار يبلغ ضعف ما تتلقاه كل عام من مساعدة إنمائية رسمية . واستراليا تتقبل دون تحفظ ما يتبعها على أنها القيام به من واجب المشاركة في إصلاح النظام التجاري الدولي وإلغاء حواجز الحمائية . وهي تتحمّل البلدان الأخرى على أن تفعل ذلك أيضاً .

٧٧ - ومضت قائمة إن جولة أوروغواي ، التي تتسم باتساع نطاق برنامجهما ، تتيح التقدم في جميع المجالات ، بما فيها المجالات التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة ، مثل الزراعة والموارد الطبيعية والمنتجات المدارية والمنسوجات . ولقد لوحظ بالفعل في السنوات الأخيرة نشوء ميل نحو التحرير وإعادة الهيكلة في العديد من بلدان وسط وشرق أوروبا وكذلك في آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية . ونجاح جولة أوروغواي من شأنه بالتأكيد أن يشجع على استمرار هذا الاتجاه ، ومن ثم ، فإنه يتبعها أن تُعطى أولوية قصوى لمسألة نجاح هذه الجولة .

٧٩ - وأردفت قائمة إن شمة بلداناً نامية عديدة مازال يتتكلّم اقتصادها ، بشكل كبير ، على تجارة السلع الأساسية . والاتفاques الدوليين المبرمة في هذا المضمار لم تفلح في تقديم مساهمة كبيرة فيما يتصل باستقرار الأسواق المناظرة . والتطور الأخير لهذه الأسواق يشير إلى أن أداء اتفاques السلع الأساسية ينبغي أن يكون متماشياً مع الحقائق السوقية .

(السيدة توبكينسون ، استراليا)

- ٨٠ - ووأصلت كلامها قائلة إن حماية البيئة تمثل جانباً من الجوانب الهامة في التنمية الاقتصادية الدولية في التسعينات . وامتراليا ملتزمة ، من ناحيتها ، إلى أقصى حد بالاضطلاع بتنمية سلية من الناحية الأيكولوجية ، وهي تسلم بالالتزامات الخاصة التي تقع على عاتق البلدان الصناعية ، فهذه البلدان يجب عليها أن توفر الوسائل الالزامية لتزويد البلدان النامية بالمعونة المالية والتقنية التي تتيح لها أن تشارك في هذا المسعى .

- ٨١ - وتابعت كلامها قائلة إن شمة عقبات أخرى لا يمكن التغلب عليها إلا من قبل البلدان النامية وحدها . والواول هي فقط الديموغرافي . فإذاحة الفرصة لكل فرد فيما يختار عدد من سينجبيهم من أطفال تُعدّ عنصراً أساسياً في عملية التنمية . والاحصاءات الديموغرافية تبعث على الغزع : والبلدان التي لا تستطيع مواجهة ما أعلنته ، لا يمكن لها على الأطلاق أن تؤمّل في مستقبل اقتصادي . وهناك أيضاً عمليات الاصلاح والهيكلة في الميدان الاقتصادي ، التي لا يمكن الاضطلاع بها إلا على معيد البلدان : تخفيض العجز ، وتحسين الائتمان ، والتحلي بروح المبادرة ، وفتح الأسواق لقوى السوق ، وتنمية الموارد البشرية ، وخفض النفقات غير المنتجة ، ولا سيما النفقات العسكرية ... وهذه كلها من جوانب التنمية في التسعينات . ولا يجوز نسيان موضوع تشجيع حقوق الإنسان ، فهو عنصر حاسم للسمات الفردية المتعلقة بالابداع والمبادرة اللذين يعتبران في غاية الامنية بالنسبة للتنمية الاقتصادية بشكل عام .

رفعت الجلسة الساعة ١٣١٠